

التعاون العسكري بين تركيا ومصر خلال المدة (2010-2024)

م. د. عدي نجم عبدالله حسين القيسي

وزارة التربية- المديرية العامة لتربية الأنبار

odayalqassi7@gmail.com

تاريخ الاستلام 2026/1/4 تاريخ القبول 2026/2/15 تاريخ النشر 2026/3/31

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل تطور مسار التعاون العسكري بين كلٍّ من تركيا ومصر خلال المدة الممتدة من عام 2010 حتى عام 2024، وهي فترة اتسمت بقدر كبير من التعقيد نتيجة التحولات السياسية الداخلية في البلدين، إضافة إلى التغيرات المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي. ويركز البحث على طبيعة العلاقات العسكرية في سياقها السياسي العام، موضحاً كيف أسهمت أحداث عام 2011 وما تلاها في حدوث توتر حاد بين الجانبين، انعكس بشكل واضح على مستوى التنسيق والتعاون العسكري والأمني، كما يتناول البحث مرحلة الجمود والتباعد التي استمرت لعدة سنوات، قبل أن يبدأ مسار تدريجي لإعادة التقارب منذ عام 2017، مدفوعاً بإدراك متزايد لدى الطرفين لأهمية إعادة فتح قنوات التواصل، ولا سيما في المجالات الأمنية والعسكرية. ويسلط البحث الضوء على جملة من العوامل التي ساهمت في هذا التحول، من أبرزها تزايد التحديات الأمنية في المنطقة، وتصاعد التوترات في شرق البحر المتوسط، إلى جانب الحاجة إلى تنسيق الجهود في ملفات حساسة مثل مكافحة الإرهاب، وتأمين الحدود البحرية، وحماية المصالح الاستراتيجية المشتركة.

ويقوم البحث بتحليل طبيعة أشكال التعاون العسكري التي برزت خلال هذه المرحلة، مع بيان حدودها والعقبات التي واجهتها، سواء كانت سياسية أو إقليمية. كما يستشرف البحث مستقبل هذا التعاون في ضوء المتغيرات الإقليمية الراهنة. ويخلص إلى أن التعاون العسكري بين تركيا ومصر يشكل عنصراً مهماً في إعادة رسم التوازنات الإقليمية، وأن تعزيزه قد يسهم في دعم الاستقرار الإقليمي شريطة توافر إرادة سياسية مستدامة لدى الطرفين، وكما شهد التعاون العسكري بين تركيا ومصر تطورات متباينة خلال الفترة من عام 2010 حتى 2024، تتجاوز العلاقات الثنائية فيها مجرد تبادل عسكري لتكون مرآة للتقلبات السياسية في الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: التعاون العسكري، العلاقات التركية- المصرية، الأمن الإقليمي، مكافحة

الإرهاب، التوازنات الإقليمية.

Military Cooperation Between Türkiye And Egypt During the Period (2010-2024)

Dr. Uday Najm Abdullah Hussein Al -Qaisi

Ministry of Education- General Directorate of Education of Anbar

Abstract:

This research aims to study and analyze the evolution of military cooperation between Turkey and Egypt from 2010 to 2024, a period characterized by significant complexity due to internal political transformations in both countries, as well as rapid changes at the regional and international levels. The research focuses on the nature of military relations within their broader political context, explaining how the events of 2011 and their aftermath contributed to a sharp escalation of tensions between the two sides, which was clearly reflected in the level of military and security coordination and cooperation. The research also examines the period of stagnation and estrangement that lasted for several years before a gradual rapprochement began in 2017, driven by a growing awareness on both sides of the importance of reopening communication channels, particularly in the security and military fields. The research highlights a number of factors that contributed to this shift, most notably the increasing security challenges in the region, the escalating tensions in the Eastern Mediterranean, and the need to coordinate efforts on sensitive issues such as combating terrorism, securing maritime borders, and protecting shared strategic interests.

This research analyzes the nature of the forms of military cooperation that emerged during this period, outlining their limitations and the obstacles they faced, whether political or regional. It also explores the future of this cooperation in light of current regional changes. The research concludes that military cooperation between Turkey and Egypt constitutes a significant element in reshaping regional balances, and that strengthening it could contribute to supporting regional stability, provided there is a sustained political will on both sides. Furthermore, the research notes that military cooperation between Turkey and Egypt witnessed varying developments during the period from 2010 to 2024, with bilateral relations transcending mere military exchange to reflect the political fluctuations in the Middle East.

Keywords: Military cooperation, Turkish-Egyptian relations, regional security, counterterrorism, regional balances.

المقدمة

يشكل التعاون العسكري بين تركيا ومصر خلال الفترة الممتدة (2010 – 2024) أحد أهم الموضوعات التي استقطبت اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية والأمن الإقليمي، نظراً لما تتمتع به الدولتان من ثقل جغرافي واستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط. فقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة في شكل العلاقات بين البلدين؛ إذ انتقلت من مسار اتسم بالتوتر والقطيعة في أعقاب الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011، ولاسيما التغيرات الداخلية في مصر وما تبعها من اختلاف حاد في المواقف السياسية، إلى مرحلة جديدة اتسمت بالتقارب التدريجي وإعادة بناء قنوات الاتصال على المستويات الدبلوماسية والأمنية والعسكرية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول فترة زمنية شهدت تغيرات إقليمية غير مسبوق، كان لها تأثير مباشر على أولويات البلدين وعلى حسابات الأمن القومي لكل منهما، سواء فيما يتعلق بملف مكافحة الإرهاب، أو أمن الحدود، أو التوازنات المعقدة في شرق البحر المتوسط، أو القضايا المرتبطة بالأمن البحري والطاقة. كما أن قراءة مسار العلاقة بين القاهرة وأنقرة خلال هذه السنوات يكشف مدى ارتباط التعاون العسكري بالتحولات السياسية، ويظهر كيف يمكن للعوامل الإقليمية والدولية أن تفتح المجال أمام التقارب بعد فترات من التباعد. وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل المراحل التي مرت بها العلاقات العسكرية بين الطرفين، وتفسير العوامل التي أدت إلى تراجع التعاون في بداية الفترة، ثم تلك التي ساهمت في استعادته تدريجياً، مع التركيز على السياق الاستراتيجي الذي رافق هذا التحول. كما تتناول الدراسة التحديات التي ما زالت تعترض طريق ترسيخ هذا التعاون، التي قد تجعل منه أحد روافع الاستقرار الإقليمي، في ظل إدراك البلدين لأهمية التنسيق الأمني والعسكري في مواجهة التهديدات المشتركة. ومن خلال هذا التحليل تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لكيفية تشكل العلاقات بين الدول وفق مصالحها المتغيرة، وكيف يمكن أن تعود العلاقات العسكرية لتلعب دوراً محورياً في دعم الاستقرار رغم ما يعترها أحياناً من خلافات سياسية.

مشكلة البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول فهم طبيعة التحولات التي شهدتها التعاون العسكري بين تركيا ومصر خلال المدة (2010 – 2024)، ولا سيما كيفية انتقال العلاقة بين البلدين من مرحلة التوتر والقطيعة التي اتسمت بها السنوات الأولى بعد عام 2013 إلى مرحلة التقارب وإعادة بناء قنوات التنسيق العسكري والأمني بعد عام 2017. وتثير هذه الإشكالية تساؤلات حول العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي

أسهمت في تراجع التعاون ثم عودته، ومدى تأثير التحولات السياسية في البلدين على مسار العلاقة العسكرية، إضافة إلى تساؤلات حول حجم وعمق التعاون الحقيقي الذي تحقق خلال هذه الفترة، وما إذا كان يمثل تحولاً استراتيجياً مستقراً أم تقارباً مرحلياً تفرضه ضرورات ظرفية مرتبطة بالأمن الإقليمي والتوازنات في شرق المتوسط.

أهمية البحث

تطلق أهمية هذا البحث من دراسة مسار التعاون العسكري بين تركيا ومصر بوصفه أحد المتغيرات المؤثرة في بنية النظام الإقليمي للشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط خلال المدة (2010-2024) فالعلاقات بين الدولتين لا تقتصر على بعدها الثنائي، بل تمتد لتؤثر في توازنات القوة الإقليمية نظراً لما تمتلكانه من ثقل عسكري وموقع جغرافي استراتيجي بالغ الأهمية. وتكسب الدراسة أهمية إضافية من السياق الزمني الذي تتناوله إقليمية معقدة أثرت بعمق في طبيعة التفاعل بين البلدين وانتقلت بالعلاقات من مرحلة التوتر الحاد إلى تحليل دوافع هذه التحولات ونتائجها واستشراف تأثيراتها المحتملة على قضايا الأمن الإقليمي وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب وأمن البحر المتوسط وفرص تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الإقليمي.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل مسار التعاون العسكري بين تركيا ومصر خلال المدة (2010-2024) من خلال تتبع مراحل التقارب التي شهدتها العلاقات بين البلدين، وفهم العوامل السياسية والإقليمية والدولية التي أسهمت في تشكيل هذا المسار. ويسعى البحث إلى توضيح طبيعة التعاون الذي حدث فعلياً، ومدى تأثيره على ملفات الأمن الإقليمي، مثل مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، والتوازنات في شرق البحر المتوسط. كما يهدف إلى الكشف عن التحديات التي واجهت تطور التعاون العسكري بين الجانبين، وتحديد فرص تعزيزه في المستقبل في ظل المتغيرات الحالية. ومن خلال هذه الأهداف، يتطلع البحث إلى تقديم رؤية علمية تساعد في فهم أعمق لكيفية تشكل العلاقات العسكرية بين الدول، ومدى قدرة تركيا ومصر على بناء شراكة أمنية مستقرة تسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وخدمة مصالحهما المشتركة.

المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي للعلاقات العسكرية بين تركيا ومصر

تعود جذور العلاقات العسكرية بين تركيا ومصر إلى عقود طويلة، متأثرة بالتقارب الثقافي والجغرافي، وبانتمائهما إلى محيط إقليمي واحد. ورغم أن العلاقات في بعض المراحل لم تكن ذات طابع تحالفي عسكري مباشر، إلا أن التنسيق الأمني ظل قائماً في فترات متعددة، ولاسيما منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى مطلع الألف الثالث⁽¹⁾.

شهدت فترة الحرب الباردة قدراً من التباين في سياسات البلدين؛ فتركيا انضمت إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1952، فيما اتجهت مصر نحو الاتحاد السوفيتي. هذا التباين أثر على طبيعة التعاون العسكري، لكنه لم يمنع التواصل الدبلوماسي والأمني بين البلدين. وفي فترات لاحقة، ولاسيما منذ تسعينيات القرن الماضي، بدأ النقاهام الأمني يتطور تدريجياً في ملفات مثل مكافحة الإرهاب وعمليات مراقبة الحدود البحرية⁽²⁾. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، شهدت العلاقات بين الجانبين حالة من الانفتاح السياسي والاقتصادي انعكست على المجال العسكري، حيث وقّعت اتفاقيات للتعاون في مجالات التدريب العسكري والتنسيق الأمني. إلا أن هذا المسار شهد تحولاً جذرياً بعد عام 2011 نتيجة التغيرات السياسية في المنطقة، ولاسيما الاختلاف الحاد في توجهات البلدين بعد عام 2013، مما أدى إلى تراجع التعاون العسكري وانقطاع التنسيق لفترة⁽³⁾. ابتداءً من عام 2017 بدأت ملامح مصالحة تدريجية بالظهور، مدفوعة بتغيرات إقليمية عميقة مثل تحديات شرق البحر المتوسط، وملف الطاقة البحرية، وتنامي الحاجة إلى مواجهة التنظيمات المسلحة في المنطقة. وفي هذا الإطار تم استئناف بعض قنوات التواصل الأمني، وصولاً إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة عام 2023، ثم مناقشة فرص التعاون العسكري في ملفات مشتركة كأمن الملاحة ومكافحة الإرهاب⁽⁴⁾.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات العسكرية التركية-المصرية قبل عام 2010

تمتد الخلفية التاريخية للعلاقات العسكرية بين تركيا ومصر إلى مرحلة تأسيس الجمهورية التركية الحديثة في عشرينيات القرن الماضي، وهي فترة تبلورت خلالها ملامح السياسة الخارجية التركية القائمة على إعادة بناء الدولة بعد سقوط الدولة العثمانية، مقابل دخول مصر في مرحلة جديدة من التغيرات السياسية تحت الاحتلال البريطاني. ورغم أن العلاقة بين البلدين لم تأخذ طابعاً عسكرياً مباشراً في تلك الفترة، إلا أن الروابط التاريخية والثقافية شكلت أساساً لاستمرار التواصل بين المؤسستين العسكريتين، خاصة بعد الاعتراف المتبادل واستئناف العلاقات الدبلوماسية في ثلاثينيات القرن العشرين. ومع تطور المشهد الإقليمي في الخمسينيات والستينيات، سلكت الدولتان مسارات مختلفة؛ فتركيا انضمت إلى

حلف شمال الأطلسي عام 1952 وتبنت عقيدة أمنية غربية، في حين اتجهت مصر بقيادة جمال عبد الناصر نحو المعسكر الشرقي وارتباطات وثيقة بالاتحاد السوفيتي. هذا التباين في التحالفات الاستراتيجية أدى إلى ضعف مستوى التعاون العسكري المباشر بين الطرفين، لكنه لم يقطع قنوات التواصل، إذ استمرت العلاقات الدبلوماسية، وبقيت فرص التفاهم قائمة في بعض القضايا الإقليمية⁽⁵⁾. وخلال السبعينيات والثمانينيات، بدأت العلاقة بين البلدين تتحسن تدريجياً مع عودة التوازن في العلاقات الدولية وانفتاح تركيا على العالم العربي في عهد تورغوت أوزال، بالإضافة إلى تبني مصر سياسة أكثر اعتدالاً وانخراطها بشكل أكبر في المنظومة الغربية بعد اتفاقية كامب ديفيد. وقد سمح هذا المناخ بحدوث تقارب محدود في المجالات السياسية والأمنية، ولاسيما فيما يتعلق بملفات مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات حول تنظيمات تهدد الأمن الإقليمي، كما شهدت تلك الفترة زيارات متبادلة رفيعة المستوى ساهمت في تعزيز قنوات الحوار الأمني⁽⁶⁾.

أما في التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة، فقد اتسعت مساحة التعاون بين البلدين في إطار الجهود المشتركة لمكافحة التطرف الديني وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة، فضلاً عن الاهتمام المشترك بأمن الملاحة في البحر المتوسط والبحر الأحمر. كما بدأت تظهر بوادر تعاون في مجال التدريب العسكري والتنسيق البحري، خاصة بعد التطبيع الكامل للعلاقات سنة 1998 وازدهار التبادل التجاري، الأمر الذي خلق بيئة مهيأة للتعاون الأمني والعسكري غير المعلن في بعض الأحيان. وفي تلك الفترة لعبت التوازنات الإقليمية دوراً محورياً في رسم شكل العلاقة، ولا سيما مع اشتداد التنافس على النفوذ في الشرق الأوسط، وظهور قضايا مثل الأمن المائي، أمن الطاقة، وتزايد أهمية الممرات البحرية، ما جعل البلدين يريان أن الحفاظ على قنوات اتصال عسكرية وأمنية يخدم استقراراً نسبياً في بيئتهما الاستراتيجية. مثلت نهاية التسعينيات مرحلة إعادة تنشيط التعاون التركي المصري، عقب انقاف الرئيسان حسني مبارك، وسليمان ديميريل على إعطاء دفعة قوية للعلاقات الثنائية خلال المرحلة اللاحقة. وقد التقى الرئيسان مرتين في التاسع والعشرين من كانون الثاني، والسادس والعشرين من تموز عام 1999. وأسفر اللقاء الأخير عن توقيع (21) اتفاقية وبرتوكول تعاون في مجالات متعددة من بينها برتوكول التعاون الأمني⁽⁷⁾.

وفي هذا الإطار جاءت زيارة وزير الداخلية التركي (سعد الدين طنطان) إلى القاهرة في عشرين ايار عام 2000 تنفيذاً لنبود البرتوكول الأمني، وقد اكتسب الزيارة أهمية خاصة تمثلت الأولى في استقبال الرئيس (المصري التركي في الثاني والعشرين من ايار بحضور نظيره المصري. كما شهدت الزيارة

توقيع مذكرة تفاهم امنية بين وزيرى الداخلية، تضمنت اليات للتعاون في تبادل المعلومات والتنسيق في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات وغسيل الأموال فضلاً عن إنشاء لجنة مشتركة لتعزيز التنسيق الأمني بين البلدين. ومن خلال هذا المسار التاريخي يمكن القول إن العلاقات العسكرية التركية-المصرية قبل عام 2010 لم تكن علاقة تحالف استراتيجي عميق، لكنها أيضاً لم تكن قائمة على القطيعة؛ فقد ظلت حكومة بمزيج من التباعد الناتج عن اختلاف التحالفات، والتقارب الناتج عن ضرورات الجغرافيا السياسية وحاجات الأمن الإقليمي، إلى أن دخلت مرحلة أكثر حساسية مع التحولات الكبرى بعد عام 2011. (8)

المطلب الثاني: الأسس النظرية للتعاون العسكري بين الدول

يُعد التعاون العسكري أحد أهم مظاهر التفاعل بين الدول في إطار العلاقات الدولية، إذ يعكس مستوى إدراك الدول لمصالحها الأمنية وقدرتها على بناء شراكات تحقق توازناً في بيئة دولية تتسم بالتغير المستمر. ويتخذ هذا التعاون أشكالاً متعددة تشمل التدريب المشترك، تبادل المعلومات الاستخباراتية، صفقات التسليح، المناورات العسكرية، والتنسيق الأمني لمواجهة التهديدات المشتركة. ويقوم التعاون العسكري في جوهره على مبدأ تعزيز القوة الأمنية للدول وتقليل المخاطر المحتملة، وهو ما يجعله أداة استراتيجية في بناء التحالفات، سواء كانت دائمة أو ظرفية. فالتحالفات العسكرية لا تنشأ بدافع الصداقة بقدر ما تركز على حسابات دقيقة للمصلحة الوطنية، وهو ما يؤكد الفكر الاستراتيجي في العلاقات الدولية (9).

يخضع التعاون العسكري لعدد من المحددات التي تؤثر في مستوى تطوره واستمراره. فعلى الصعيد السياسي، يتأثر التعاون العسكري بطبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ومدى تقارب رؤيتها السياسية تجاه القضايا الإقليمية والدولية. فالتوتر السياسي غالباً ما ينعكس مباشرة على حجم التعاون العسكري، بينما يشجع الاستقرار السياسي على توسيع نطاق الشراكات الأمنية. أما المحددات الأمنية فتتمثل في التهديدات المشتركة التي تواجهها الدول، مثل التنظيمات المسلحة، أو النزاعات الحدودية، أو المخاطر الإقليمية، حيث تسهم هذه التهديدات في خلق بيئة تحفز التعاون بغض النظر عن مستوى التوافق السياسي. وفي السياق الاقتصادي، يلعب الوضع الاقتصادي للدول دوراً محورياً، سواء من حيث قدرتها على تمويل برامج التعاون العسكري، أو من خلال التداخلات الاقتصادية التي تشجع الدول على تنسيق سياساتها الدفاعية لضمان حماية مصالحها التجارية وممراتها البحرية ومصادر الطاقة (10).

ويتم تفسير التعاون العسكري بين الدول من خلال عدة نظريات في العلاقات الدولية، أبرزها النظرية الواقعية التي ترى أن الدولة تسعى في المقام الأول إلى تعزيز قوتها وحماية أمنها القومي، وبالتالي فإن التعاون العسكري يتحقق عندما يخدم موازين القوى ويمنح الدول ميزة استراتيجية في مواجهة خصوم محتملين. ومن منظور الواقعية، لا يكون التعاون العسكري إلا مؤقتاً أو مشروطاً، إذ ينتهي بانتهاء المصلحة الأمنية التي دعت إليه. وعلى النقيض من ذلك، تقدم النظرية الليبرالية إطاراً مختلفاً، فهي تفترض أن المؤسسات الدولية، والعلاقات الاقتصادية⁷، وقيم السلام المتبادل، يمكن أن تؤسس لتعاون عسكري طويل الأمد قائم على الثقة، وليس فقط على الضرورات الأمنية. وتضيف نظرية الاعتماد المتبادل، أو ما يعرف بنموذج المصلحة المتبادلة، تفسيراً أكثر مرونة، حيث تؤكد أن العلاقات العسكرية تتطور عندما تصبح مصالح الدول مترابطة بطريقة تجعل التعاون في الأمن والدفاع ضرورة للحفاظ على الاستقرار المشترك، كما يحدث في حالات التحالفات الإقليمية أو الشراكات الاستراتيجية الممتدة.

وبذلك يجمع الإطار النظري للتعاون العسكري بين فهم عوامل التفاعل السياسي، والروابط الاقتصادية، مع تفسيرها وفق نظريات مختلفة تقدم تصورات متعددة لطبيعة هذا التعاون وأبعاده. وتتيح هذه الأسس النظرية فهم أعمق للعوامل التي تشجع أو تعيق التعاون العسكري بين الدول، كما تساعد في تفسير التحولات التي قد تطرأ على العلاقات العسكرية بين دول مثل تركيا ومصر ضمن سياقات متغيرة إقليمياً ودولياً⁽¹¹⁾.

المبحث الثاني: مسار التعاون العسكري بين تركيا ومصر خلال المدة (2010- 2013)

شهد التعاون العسكري بين تركيا ومصر خلال المدة (2010 - 2013) تحولات كبيرة انعكست بوضوح على طبيعة العلاقة بين البلدين، إذ تميزت هذه المرحلة بالتقلب بين التباعد والتقارب وفقاً للمتغيرات السياسية والإقليمية والدولية. فقد بدأت الفترة بعد عام 2010 في ظل حالة من التوتر، ولاسيما بعد اندلاع ثورات الربيع العربي وما تبعها من تحولات سياسية في مصر. وفي إطار تطوير التعاون العسكري أجرت تركيا ومصر مناورات عسكرية مشتركة في العاشر من تشرين الأول عام 2012 تضمنت تدريبات بحرية وجوية استمرت نحو أسبوع في شرق البحر المتوسط وجاءت هذه المناورات الثنائية التي تجمع البلدين عسكرياً في مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرون من كانون الثاني عام 2011.⁽¹²⁾

وقد أظهرت هذه الخطوة رغبة متبادلة في الارتقاء بمستوى التنسيق العسكري ولاسيما في مجال التصنيع الدفاعي المشترك إذ اتفق الطرفان على الاستفادة من القدرات والخبرات التقنية المتاحة لديهما وضمن هذا الاطار تم التوصل إلى اتفاق يقضي بقيام تركيا بتزويد مصر بعدد من الطائرات المسيرة من طراز (ANKA) فضلاً عن مشروع مشترك لإنتاج ست طائرات تدخل سريعاً متعددة المهام يتم تصنيع نصفها داخل الاراضي التركية والنصف الاخر في مصر. شارك قائد القوات البحرية المصرية ونظيرة التركي في إحدى المراحل المهمة للتدريبات العسكرية المشتركة بين البلدين بحضور عدد من القادة العسكريين وأكد الجانبان أهمية هذه المناورات مشيدين بالمكانة الكبيرة التي تحظى بها القوات البحرية المصرية عالمياً بفضل تاريخها وخبراتها رجالها. كما شددوا على الجانبان أن التدريبات لا تستهدف أي دولة ولأتمثل أبعاداً سياسية وإنما تهدف إلى تعزيز التعاون والحفاظ على أمن واستقرار المنطقة⁽¹³⁾. أسفرت المتغيرات السياسية التي عرفها العالم العربي ولاسيما في مصر عقب وصول الاخوان المسلمين إلى الحكم عن تقارب ملحوظ في العلاقات بين البلدين قائم على رغبة متبادلة في تعزيز التعاون وقد انعكس هذا التقارب في تطور العلاقات الثنائية وزيادة مجالات التعاون الاستراتيجي والأمني بهدف الحفاظ على حالة من الهدوء والاستقرار في المنطقة ولاسيما من خلال توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية من خلال زيارة الرئيس التركي إلى مصر في أيلول عام 2012. وفي الاطار نفسه مثلت مشاركة عسكريين مصريين في الدورة الحادية عشرة لمعرض إسطنبول الدولي للصناعات الدفاعية المنعقدة في ايار عام 2013 برعاية وزارة الدفاع التركية وصندوق دعم القوات المسلحة التركية مؤشراً على تطور مستوى التنسيق العسكري بين البلدين وقد ضم المعرض نحو (300) شركة من ما يقارب (140) دولة، وعكس اهتماماً مشتركاً بتعزيز القدرات العسكرية لاسيما في المجالين البحري والجوي من خلال المناورات والتدريبات الهادفة إلى مواجهة التهديدات الامنية المحتملة⁽¹⁴⁾. شكلت الاطاحة بالرئيس محمد مرسي في الثالث من تموز من العام نفسه نقطة توتر رئيسية في العلاقات التركية المصرية إذ تبنت أنقرة موقفاً معارضاً بشدة للتدخل العسكري الذي قادة عبد الفتاح السيسي، وقد عبر الرئيس التركي طيب رجب أورد غان عن رفضه لهذه التطورات، وعدها انتكاسة للمسار الديمقراطي مستنداً في ذلك إلى خليفة حزبه السياسية ذات المرجعية الإسلامية القريبة فكرياً من جماعة الإخوان المسلمين، وكما وجه انتقادات حادة للسلطات المصرية على خلفية أحداث فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، ورأى أن ما جرى يتعارض مع مبادئ الشرعية الانتخابية.⁽¹⁵⁾

المطلب الأول: مرحلة التباعد والتوتر (2014-2016)

شهدت العلاقات العسكرية بين تركيا ومصر خلال المدة حالة من التباعد والتوتر، والتي تأثرت بشكل كبير بالتحويلات السياسية العميقة التي شهدتها المنطقة خلال هذه السنوات، لاسيما ثورات الربيع العربي. فقد أدت هذه الثورات إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في مصر، وخلق حالة من عدم اليقين السياسي، وهو ما انعكس مباشرة على طبيعة التعاون العسكري بين البلدين. ففي حين كانت تركيا تتبنى سياسة داعمة لثورات الربيع العربي باعتبارها جزءاً من استراتيجية إعادة ترتيب نفوذها الإقليمي، اتخذت القيادة المصرية الجديدة موقفاً مختلفاً تجاه هذه التحويلات، مما أدى إلى خلق فجوة سياسية انعكست على مستوى العلاقات العسكرية والأمنية⁽¹⁶⁾ مثل عام 2014 نقطة تحول سلبية في مسار التعاون العسكري بين تركيا ومصر إذ أدى التدهور في العلاقات السياسية إلى تعطيل قنوات الاتصال العسكري والامني بين البلدين وقد ترافق ذلك مع تبادل مواقف سياسية متشددة ما أضعف فرص التنسيق الاستراتيجي وأسهم في إعادة رسم أولويات كل طرف على الصعيدين الإقليمي والامني كان ذلك عقب تولي عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية المصرية عبر من خلالها الرئيس التركي طيب رجب أردوغان عن انتقادات واضحة للقيادة الجديدة، معتبراً أن تدخل الجيش أفضى إلى إنهاء حكم منتخب⁽¹⁷⁾. وفي عام 2015 ظل التعاون العسكري محدوداً وغير فاعل وصل الى حاله من القطيعة متأثراً في المواقف السياسية والاقليمية وأسهم هذا الوضع في تعطيل مسارات التعاون العسكري واقتصر الجانبين على حدود دبلوماسية ضيقة دون تطور إلى شراكات دفاعية فاعلة. أدت التدخلات الاقليمية المتزايدة في ليبيا عام 2016 إلى تعميق حالة من الاستقطاب السياسي والعسكري إذ انخرطت تركيا ومصر في دعم أطراف متعارضة في الصراع الليبي فقد دعمت تركيا قوات فجر ليبيا في حين ساندت مصر قوات خليفة حفتر، الامر الذي أسهم في تصعيد المواجهات العسكرية وتعقيد العملية السياسية، وتوج ذلك بسيطرة قوات حفتر على حقول النفط في منطقة الهلال النفطي⁽¹⁸⁾. اما على المستوى الدبلوماسي والعسكري، أظهرت هذه المرحلة ردود فعل متباينة؛ فقد اتخذت تركيا خطوات رمزية لإظهار دعمها لقوى سياسية معينة في مصر، بينما عملت القاهرة على تقوية تحالفاتها الإقليمية والدولية الأخرى لتعويض تراجع التعاون مع أنقرة. وقد أدى هذا إلى مرحلة من عدم الثقة بين الجانبين، انعكست على مستوى التنسيق العسكري، وأثرت على قدرة البلدين على مواجهة التحديات الأمنية المشتركة في المنطقة. ورغم أن هذه الفترة لم تشهد قطيعة كاملة، إلا أن

طبيعة التعاون العسكري تراجعت إلى حد كبير، وظلت العلاقات محدودة بالحد الأدنى من التفاعلات الضرورية، مع إبقاء الباب مفتوحاً لاحقاً لإمكانية إعادة تقييم العلاقة وفق التحولات المستقبلية.⁽¹⁹⁾ بهذا يمكن القول إن مرحلة عام (2014 - 2016) شكلت فترة مفصلية في العلاقات العسكرية التركية-المصرية، إذ برزت فيها طبيعة العلاقة التفاعلية بين السياسة الداخلية والخارجية لكل دولة وأثرها المباشر على التعاون العسكري، كما أبرزت كيفية انعكاس التوازنات الإقليمية والأزمات السياسية على هذا التعاون، وما إذا كانت المصالح الاستراتيجية المشتركة قادرة على تجاوز الخلافات السياسية العميقة.

المطلب الثاني: مرحلة التقارب وإعادة بناء العلاقات (2017 - 2024)

بدأت العلاقات العسكرية بين تركيا ومصر منذ عام 2017 مرحلة جديدة اتسمت بمحاولات التقارب وإعادة بناء الثقة بين البلدين بعد فترة من التباعد والتوتر استمرت منذ عام 2010 وحتى عام 2016. وقد أسهمت المبادرات السياسية والدبلوماسية التي أطلقتها كل من القاهرة وأنقرة في تمهيد الطريق أمام استئناف التعاون العسكري والأمني، حيث سعت كل دولة إلى التخفيف من التوترات السابقة وإيجاد أرضية مشتركة للتنسيق في الملفات الإقليمية المشتركة. وقد شملت هذه المبادرات تبادل الرسائل الرسمية، واستئناف الاتصالات بين وزارات الدفاع، وفتح قنوات الحوار السياسي والأمني التي توقفت خلال سنوات التباعد⁽²⁰⁾. مع مرور الوقت، بدأت تظهر بوادر تقارب تدريجي بدءاً من عام 2017، نتيجة إدراك الطرفين لأهمية التعاون في ملفات الأمن الإقليمي المشتركة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وحماية الملاحة البحرية في البحر المتوسط، وتأمين الحدود الإقليمية. وقد ساهمت الاعتبارات الاستراتيجية والتحولات في موازين القوى الإقليمية في إعادة فتح قنوات الحوار العسكري، واستئناف بعض أشكال التعاون الأمني غير الرسمي، تمهيداً لإعادة بناء العلاقة بشكل أكثر وضوحاً على المستوى الدبلوماسي والعسكري في السنوات اللاحقة. كما لعبت المصالح المشتركة في استقرار المنطقة وحماية الأمن الإقليمي دوراً محورياً في دفع البلدين نحو إعادة تقييم التعاون العسكري، الأمر الذي انعكس على توقيع اتفاقيات وتفاهات محدودة، وعلى تبادل الزيارات والتدريبات العسكرية. أما على المستوى الأمني والعسكري، شهدت هذه الفترة استئناف اللقاءات الثنائية بين كبار المسؤولين العسكريين والأمنيين، بما في ذلك اجتماعات فرق العمل المشتركة وتبادل الوفود العسكرية، إلى جانب عقد تدريبات ومناورات محدودة في بعض المجالات الفنية. وقد أسهمت هذه اللقاءات في تعزيز الثقة بين الجانبين، وإنشاء قنوات اتصال مستمرة لتنسيق السياسات الأمنية، بما يعكس إدراك

كل دولة لأهمية الحفاظ على الأمن الإقليمي، ومواجهة التهديدات التي قد تؤثر على مصالحها الوطنية في شرق البحر المتوسط وأمن الملاحة البحرية⁽²¹⁾ ولعب التعاون في ملفات مكافحة الإرهاب دوراً محورياً خلال هذه المرحلة، حيث بدأت تركيا ومصر تتسقن جهودهما بشكل غير رسمي في مواجهة التنظيمات المسلحة والمنظمات الإرهابية في المنطقة. كما شمل التعاون تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الشبكات الإرهابية وتهريب الأسلحة، بالإضافة إلى بعض المبادرات المشتركة المتعلقة بأمن الحدود وحماية الممرات البحرية، وهو ما ساهم في الحد من الفجوة الأمنية الناتجة عن سنوات التوتر السابقة⁽²²⁾. شكل عام 2019 منعطفاً حاداً في مسار التنافس التركي المصري في الساحة الليبية، إذ أطلق خليفة حفتر في نيسان من العام نفسه عملية عسكرية للتقدم نحو طرابلس مقر حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الامم المتحدة وامام هذا التطور لجأت الحكومة الليبية إلى طلب الدعم العسكري التركي الذي استجاب سريعاً عبر تقديم مساعدات عسكرية مباشرة وفي حزيران عام 2019 أعلن الرئيس التركي طيب رجب أردوغان التزام بلاده بتوفير غطاء عسكري لحكومة الوفاق في إطار اتفاق تعاون مشترك كما توج هذا المسار بتوقيع مذكرة تفاهم أمنية في نهاية العام ذاته، تضمنت التعاون في مجالات التدريب والتخطيط العسكري ومكافحة الارهاب والهجرة غير النظامية إلى جانب الدعم وبالتوازي مع اتفاق لترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط بما يخدم المصالح الاستراتيجية التركية في مجال الطاقة⁽²³⁾. مثل تصديق البرلمان التركي عام 2020 على مذكرة ارسال قوات إلى ليبيا نفطة تحول في مسار الصراع إذ منح الحكومة التركية تفويضاً رسمياً للتدخل العسكري المباشر دعماً لحكومة الوفاق الوطني مع تحديد نطاق الانتشار وعدد القوات وفق مقتضيات الميدان وقد حصل القرار على تأييد(325) نائباً ما عزز الغطاء السياسي للتدخل وأسهم هذا الدعم في إعادة تشكيل موازين القوى، إذ تمكنت حكومة الوفاق في حزيران من العام نفسه في استعادة السيطرة على الغرب الليبي ودفع قوات حفتر إلى التراجع ونتيجة لذلك انتقل التنافس التركي المصري من مستوى الدعم غير المباشر للأطراف المحلية إلى مستوى أكثر صراحة واحتكاكاً سياسياً واستراتيجياً.⁽²⁴⁾

وفي سياق تصاعد التنافس الاقليمي تبنت مصر موقفاً رافضاً للانخراط العسكري التركي في ليبيا ورأت فيه مساساً بتوازنات الأمن الإقليمي ومع اقتراب قوات حكومة الوفاق من سرت أعلن الرئيس المصري مبادرة إعلان القاهرة في حزيران عام 2020 التي دعت إلى وقف إطلاق النار وإخراج جميع المقاتلين الاجانب وتفكيك المسلحين تمهيداً لإطلاق مسار سياسي شامل تحت اشراف دولي كما حدد

السياسي خط سرت الجفرة باعتباره نطاقاً استراتيجياً لا يمكن تجاوزه محذراً من تداعيات ذلك على الامن القومي المصري وقد قوبلت هذه التصريحات برفض تركي إذ وصفها الرئيس أو ردغان بأنها تدخل غير شرعي في الشأن الليبي⁽²⁵⁾. ما عكس حدة الاستقطاب بين الجانبين. شكل مؤتمر جنيف في تشرين الثاني عام 2020 محطة مفصلية في المسار السياسي الليبي إذ أقر خارطة طريق تضمنت إعادة تشكيل المجلس الرئاسي وإنشاء حكومة وحدة وطنية بقيادة عبد الحميد الدبيبة بهدف توحيد المؤسسات والانطلاق نحو انتخابات عامة في أواخر عام 2021، غير أن تعثر إجراء الانتخابات وتأخر تنفيذ بنود الاتفاق كشف عن هشاشة التوافقات السياسية. وفي ظل غياب تسوية نهائية استقر الوضع الليبي عند حالة انتقالية مفتوحة تتسم بضبابية أمنية وسياسية إذ تتجنب الاطراف الانزلاق إلى مواجهة شاملة لكنها في الوقت ذاته تحافظ على مواقع نفوذها ومكتسباتها الميدانية⁽²⁶⁾، وفي أيلول من العام نفسه شهد نقطة انطلاق لمسار إعادة تطبيع العلاقات التركية المصرية من خلال جولات استكشافية قادها نائباً وزير الخارجية لكل من القاهرة وأنقرة، وركزت على معالجة ملفات الخلاف وإعادة بناء الثقة غير أن هذا المسار تعرض للتجميد في تشرين الأول عام 2022 بسبب استمرار التباينات ولاسيما في الملف الليبي. إلا أن التفاعلات السياسية اللاحقة وفي مقدمتها اللقاء العابر بين الرئيسين على هامش افتتاح كأس العالم في قطر أسهمت في كسر الجمود السياسي⁽²⁷⁾. وكما لعبت كارثة الزلزال في تركيا دوراً في تعزيز البعد الانساني للعلاقات عبر إظهار مصر دعماً وتضامناً رسمياً واضحاً. وقد شكل قرار رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى درجة السفراء في الرابع من تموز عام 2023 تنوياً لمسار تدريجي من إعادة التقارب وإعادة ضبط العلاقات الثنائية⁽²⁸⁾. اتسم عام 2024 بإعادة تفعيل قنوات التعاون العسكري بين تركيا ومصر، من خلال عقد أول اجتماع عسكري رفيع المستوى في أنقرة جميع قيادتي الأركان لدى البلدين إذ ناقشا افاق تطوير التعاون في مجالات التدريب والتنسيق الدفاعي والصناعات العسكرية وفي سياق مؤسسي أوسع، وقع الرئيسان في الرابع عشر من شباط عام 2024 إعلاناً مشتركاً لإعادة تنظيم مجلس التعاون الاستراتيجي بما يعزز التنسيق السياسي والامني بين الجانبين كما برز توجهٌ نحو تعزيز التعاون في المجالات الصناعات الدفاعية مع بحث إمكانيات الإنتاج المشترك لبعض المنظومات العسكرية في إطار شراكة استراتيجية ممتدة. وتعزز هذا المسار بزيارة الرئيس التركي إلى القاهرة في الرابع عشر من ايلول من العام ذاته إذ شدد على أهمية مصر في التوازنات الاقليمية ولاسيما في منطقة شرق البحر المتوسط مؤكداً لرغبة في فتح صفحة جديدة من العلاقات الثنائية.⁽²⁹⁾

وعلى صعيد الاتفاقيات الرسمية، تشير التقارير إلى أن المدة (2017 - 2024) شهدت توقيع تفاهات محدودة للتعاون العسكري، ولاسيما في مجالات التدريب العسكري، وتأهيل الضباط، وتبادل الخبرات في الأمن البحري. كما بدأت تظهر مؤشرات على رغبة البلدين في توسيع نطاق التعاون العسكري بشكل أوسع في المستقبل، رغم استمرار بعض الملفات الخلافية التي تعيق التعاون الكامل، مثل التنافس الإقليمي على شرق البحر المتوسط وقضايا النفوذ في ليبيا. وبذلك تمثل هذه المرحلة بداية إعادة بناء العلاقات العسكرية على أسس تراعي المصالح الاستراتيجية المشتركة، مع الحفاظ على مرونة التعامل في ظل التحديات الإقليمية⁽³⁰⁾. يمكن القول إن مرحلة عام (2017 - 2024) تميزت بعودة تدريجية للتعاون العسكري بين تركيا ومصر، من خلال الجمع بين المبادرات السياسية والدبلوماسية، واستئناف اللقاءات العسكرية، وتعزيز التنسيق في ملفات الأمن الإقليمي، وتوقيع تفاهات محدودة، ما يجعل هذه الفترة محورية في مسار العلاقة بين البلدين بعد سنوات التباعد والتوتر.

المبحث الثالث: التحديات والآفاق المستقبلية للتعاون العسكري بين تركيا ومصر

تشكل مرحلة التحديات والآفاق المستقبلية للتعاون العسكري بين تركيا ومصر محوراً أساسياً لفهم طبيعة العلاقة بين البلدين في سياق التحولات الإقليمية والدولية. فبعد سنوات من التباعد والتوتر، تتيح الفترة الممتدة من إعادة بناء العلاقات حتى اليوم إمكانية تقييم مدى استقرار التعاون العسكري، والتحديات التي قد تعوق تعزيزه، بالإضافة إلى فرص تطويره مستقبلاً⁽³¹⁾. وتبرز أهمية هذا التحليل في كونه يقدم رؤية شاملة للمعوقات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، التي قد تحد من نطاق التعاون العسكري، مثل التنافس الإقليمي في شرق البحر المتوسط، والخلافات حول النفوذ في ليبيا، والتحالفات الدولية المختلفة لكل دولة، فضلاً عن تأثير المتغيرات الداخلية والسياسات الدفاعية على استمرار التنسيق المشترك، وفي الوقت نفسه⁽³²⁾، يوفر هذا التحليل إطاراً لاستشراف آفاق التعاون العسكري بين البلدين، مع التركيز على الفرص المحتملة لتعزيز التنسيق في ملفات مكافحة الإرهاب، وحماية الملاحة البحرية، وتأمين الحدود الإقليمية، إضافة إلى إمكانية التعاون في الصناعات الدفاعية والتدريب العسكري المشترك. كما يساعد فهم التحديات والفرص المستقبلية على تقديم توصيات عملية لصناع القرار لتعزيز الاستقرار الإقليمي والاستفادة من الإمكانيات العسكرية والاستراتيجية لكل دولة، بما يحقق مصالحها المشتركة ويضمن قدرة التعاون على التكيف مع المتغيرات السياسية والأمنية في المنطقة⁽³³⁾.

المطلب الأول: التحديات المؤثرة على مسار التعاون العسكري

أولاً: التحالفات الدولية لكل من البلدين

1- دور التحالفات في توجيه التعاون العسكري

التحالفات والارتباطات الدولية تشكّل عاملاً محورياً في توجيه سياسات التعاون العسكري للدول، لأن الدعم العسكري غالباً ما يُستمد من شبكة العلاقات الدولية وليس فقط من القواعد الإقليمية⁽³⁴⁾.

• الولايات المتحدة وحلفاؤها في البحر المتوسط يؤثرون بشكل مباشر على توازن القوى العسكري في

المنطقة ويحفزون التعاون العسكري بين حلفائهم.

• التعاون مع روسيا في ليبيا مثال على التحالفات التي تعقد مسارات التعاون العسكري الإقليمي

وتزيد من التنافس⁽³⁵⁾.

2- آليات التحالف وأهميتها العسكرية: توفر التحالفات الدولية :

• دعم لوجستي وتقني وعسكري.

• تدريب مشترك وجلسات تنسيق استخباراتي.

• حماية ضد تهديدات معينة (مثلاً تهديدات بحرية أو أمن طاقة)⁽³⁶⁾.

3- أمثلة توضيحية

• الولايات المتحدة والناطو يوسعون من تواجدهم لاحتواء النفوذ الروسي والايرواني في البحر المتوسط والبحر الأحمر.

• التدخل الروسي في ليبيا ودعم قوات شرق البلاد يعكس كيف تؤثر التحالفات الخارجية في القضايا

المحلية ويعقد تبادل الدعم العسكري بين اللاعبين الإقليميين⁽³⁷⁾.

ثانياً: الملفات الخلافية وتأثيرها على التعاون العسكري

1- ليبيا كملف خلاف محوري:

ليبيا تمثل مثلاً صريحاً على كيفية تأثير الملفات الخلافية على التعاون العسكري:

• انقسام البلاد بين شرقية وغربية استقطب قوى إقليمية ودولية⁽³⁸⁾.

• التدخلات المختلفة أدت إلى تعقيد التفاهات والتنسيق العسكري بين الفاعلين .

هذا يشير إلى أن الخلافات السياسية والاشتباكات الداخلية تقوّض القدرة على توحيد الجهود العسكرية في خدمة الاستقرار، بل تحوّل التعاون العسكري إلى أداة ضمن صراع أوسع (39).

2- الغاز في شرق البحر المتوسط

الملف الغازي:

• اكتشافات الغاز في المنطقة تُحوّل البحر المتوسط إلى ساحة تنافس سياسي واقتصادي، وليس فقط عسكري.

• تعقيدات ترتبط بتحديد الحدود البحرية وإدارة الموارد المشتركة تؤثر على العلاقات العسكرية بين الدول

3- البحر الأحمر ومسار الملاحة الدولية

• تصاعد التوترات في البحر الأحمر بين إيران وإسرائيل يضيف طبقة جديدة من التعقيد في التعاون العسكري البحري، خصوصاً في حماية خطوط الملاحة الدولية (40).

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للتعاون العسكري

أولاً: فرص تعزيز التعاون خلال السنوات القادمة

1- تعزيز التمارين والتدريبات المشتركة

• تعد التمارين المشتركة أداة استراتيجية لتعزيز التفاهم العملياتي بين القوات المسلحة، حيث تساهم في زيادة التوافق في التكتيكات والاستراتيجيات العسكرية، وتوسع قدرة الدول على العمل معاً في مواجهة التهديدات المعقدة. مثال على ذلك التمارين التي تركز على مكافحة الإرهاب والتنسيق العملياتي بين القوات مثل التدريبات التي تُنقذ بين الهند وبريطانيا والتي تُظهر حرص البلدين على تعزيز قدرتهما في عمليات مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني الدولي .

• كما أن تدريبات بحرية متعددة الأطراف تهدف إلى تعزيز الأمن البحري والاستجابة للتهديدات البحرية كجزء من سيناريوهات التحالف الإقليمي. (41)

2- تطوير شراكات صناعية عسكرية

• تشهد التحالفات الحديثة اهتماماً متزايداً بالتعاون في الصناعات الدفاعية المشتركة وتطوير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة من خلال شراكات بين دول وشركات دفاعية، ما يعزز قدرة الدول

على تحديث معداتها وتطوير أنظمة جديدة. مثال على ذلك محادثات بين تركيا وباكستان لتعزيز التعاون في الصناعات الدفاعية والتدريب المتقدم.⁽⁴²⁾

• أيضا مشاريع مثل الصندوق الأوروبي للدفاع تعكس إمكانية العمل على تمويل المشاريع المشتركة للتطوير الدفاعي بين الدول⁽⁴³⁾.

3- توسيع التعاون في مراقبة الحدود والأمن البحري

• في ظل التحديات المتعلقة بالهجرة غير القانونية وتهريب الأسلحة والجرائم العابرة للحدود، هناك فرص لتعزيز التعاون العسكري والأمني عبر تبادل المعلومات وتنسيق الجهود في حماية الحدود. تقارير تحليل المخاطر تشير إلى تنامي التهديدات المرتبطة بتهريب الأسلحة والجريمة عبر الحدود وتؤكد الحاجة لتعاون قوي.⁽⁴⁴⁾

ثانياً: السيناريوهات المستقبلية للعلاقة العسكرية

1- سيناريو تشبيك أعمق (علاقات استراتيجية طويلة الأمد)

2- يتضمن هذا السيناريو عقد تحالفات ودية قوية بين الدول، تتوسع لتشمل اتفاقيات دفاع مشتركة، تدريبات وتقااسم موارد، وربما تعاون في التصنيع العسكري.

3- سيناريو التعاون المحدود في ظل الاختلافات السياسية والاقتصادية، قد يظل التعاون قاصراً على مجالات محددة مثل تبادل المعلومات والتدريب المشترك في مجالات بعينها (مثل مراقبة الحدود أو مكافحة الإرهاب).⁽⁴⁵⁾

4- سيناريو التعاون المشروط قد يرتبط التعاون العسكري بظروف وسياسات داخلية أو إقليمية، وقد يشترط على الدول التوصل إلى توافق سياسي أو امتثال معين قبل توسيع التعاون. هذا السيناريو يعكس الطبيعة المعقدة للعلاقات الإقليمية⁽⁴⁶⁾.

الخاتمة

شهدت العلاقات بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية خلال العقدين الأخيرين تطورات متباينة بين الفترات المتوترة وأخرى تتجه نحو التقارب، مما انعكس بشكل واضح على مسار التعاون العسكري بين البلدين. في بداية الفترة موضوع الدراسة، كانت هناك آفاق قوية لتعميق العلاقات الاستراتيجية عبر

المجلس الاستراتيجي المشترك الذي تأسس عام 2010، بهدف تطوير التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني بين الدولتين، وأعطى إطاراً مؤسسياً لتبادل الرؤى بشأن التحديات الإقليمية المشتركة . لكن مع التحولات السياسية التي شهدتها مصر بعد عام 2013، ولاسيما عقب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي وتدهور العلاقات السياسية بين البلدين، تراجع التعاون العسكري بشكل ملحوظ، وتوقفت أنشطة عديدة كانت قائمة نتيجة توتر الخطاب السياسي وتباين المواقف الإقليمية، خصوصاً في ليبيا وشرق البحر المتوسط.، شكل مؤتمر جنيف عام 2020 محطة مفصلية في المسار السياسي للرابطة الليبية وانعكس بصورة غير مباشرة على طبيعة التفاعلات بين تركيا ومصر. وقد توجه هذا المسار بقرار رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى درجة السفراء في تموز عام 2023 مثل ذلك انتقالاً رسمياً من مرحلة القطيعة والتوتر إلى مرحلة إعادة الانخراط المؤسسي.

وفي السنوات الأخيرة من عام 2023 فصاعداً، ظهرت مؤشرات مهمة لتعافي العلاقات تدريجياً، والتي تجلت في إعادة تثبيت السفراء بين القاهرة وأنقرة، واستئناف الحوار الاستراتيجي بين القادة، والذي شمل محادثات واسعة حول تنسيق المواقف تجاه الأزمات والأحداث الإقليمية .

أهم دليل على هذا التقدم كان استئناف المناورات البحرية المشتركة بين القوات المسلحة التركية والمصرية عام 2024 تحت اسم "بحر الصداقة"، وهو أول تدريب بحري مشترك بين البلدين منذ أكثر من عقد، ما يشير إلى رغبة حقيقية في إعادة بناء آليات التعاون العسكري بعد سنوات الجمود .

علاوة على ذلك، شهدت الفترة الأخيرة مؤشرات تعاون في مجال الصناعات الدفاعية واللقاءات العسكرية رفيعة المستوى، ما يدل على رغبة مشتركة في استغلال الإمكانيات المتاحة للارتقاء بالتعاون ليس فقط على مستوى المناورات وإنما أيضاً في المجالات التقنية والتدريبية.

الاستنتاجات

1- تأثر التعاون العسكري ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات السياسية العامة بين القاهرة وأنقرة؛ إذ أدى التوتر السياسي في العقد الماضي إلى تجميد أنشطة عسكرية مشتركة، بينما أسهم التحسن السياسي في عودة التعاون تدريجياً .

2- استئناف المناورات المشتركة عام 2024 يمثل نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات العسكرية بين البلدين، ويعكس رغبة مشتركة في بناء ثقة متبادلة وتطوير آليات عمل عسكرية مشتركة .

3- وجود إرادة سياسية لدى الطرفين لتوسيع مجالات التعاون العسكري إلى ما وراء المناورات التقليدية يشير إلى أن علاقات البلدين بدأت تتجاوز القطيعة السابقة وتدخل مرحلة أكثر استقراراً تدريجياً .

4- التعاون العسكري لا يزال يواجه تحديات هيكلية مرتبطة بالاختلاف في السياسات الإقليمية وعوامل التوازنات الدولية التي لا تزال تؤثر على سرعة وعمق هذا التعاون.

التوصيات

1. العمل على تعزيز الإطار القانوني والتنسيقي العسكري بين مصر وتركيا من خلال اتفاقيات عسكرية وأمنية رسمية تبنى على تفاهات واضحة حول الأهداف المشتركة، ما يعزز من الاستمرارية والثقة المتبادلة.
2. استمرار تنظيم المناورات والتمارين العسكرية المشتركة بانتظام، بما يشمل القوات البرية والبحرية والجوية، لتعزيز القدرات المشتركة وتطوير interoperability بين القوات.
3. تطوير آليات للتعاون في الصناعات الدفاعية المشتركة، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل الطائرات المسيرة وأنظمة الاتصالات الحديثة، بما يسهم في تعزيز القدرات الصناعية الدفاعية لكلا البلدين.
4. التركيز على التدريب والتأهيل المشترك عبر تبادل الخبرات بين الأكاديميات والمعاهد العسكرية لتكوين أجيال من الضباط القادرين على العمل ضمن إطار تعاون مشترك.

الهوامش:

- (1) Feroz Ahmad, The Making of Modern Turkey, Routledge, 1993, p 221.
- (2) William L. Cleveland & Martin Bunton, A History of the Modern Middle East, Westview Press, 2016, p. 23.
- (3) Ziya Öniş, "Turkey and the Middle East after the Arab Spring," International Affairs, 2014, p. 45
- (4) Yaprak Gürsoy, "The Politics of Turkish–Egyptian Relations," Middle East Journal, 2017, p. 90.
- (5) William L. Cleveland & Martin Bunton, A History of the Modern Middle East, Westview Press, 2016, p. 89.
- (6) Feroz Ahmad, The Making of Modern Turkey, Routledge, 1993, p. 67.
- (7) Michael E. Brown, Theories of War and Peace, MIT Press, 1998, p. 85.

- (8) محمد عبد الجواد، العلاقات المصرية - التركية: دراسة في التحولات السياسية والإقليمية، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، 2020، ص 112.
- (9) Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Knopf, 1978, p. 34.
- (10) Kenneth Waltz, Theory of International Politics, Addison-Wesley, 1979, p.38.
- (11) Robert Keohane & Joseph Nye, Power and Interdependence, Longman, 2001, p. 25.
- (12) Michael E. Brown, Theories of War and Peace, MIT Press, 1998, p. 85.
- (13) Barry Buzan, People, States and Fear, Lynne Rienner Publishers, 1991, p. 41.
- (14) Stephen Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power," International Security, 1987, p. 123.
- (15) William L. Cleveland & Martin Bunton, A History of the Modern Middle East, Westview Press, 2016, p. 75.
- (16) Ziya Öniş, "Turkey and the Middle East after the Arab Spring," International Affairs, 2014, p. 82.
- (17) محمد عبد الجواد، مصدر السابق، 2020، ص 115.
- (18) Ziya Öniş, "Turkey and the Middle East after the Arab Spring," International Affairs, 2014, p. 70.
- (19) William L. Cleveland & Martin Bunton, A History of the Modern Middle East, Westview Press, 2016, p. 34.
- (20) SETA Foundation, Turkey's Foreign Policy after the Arab Spring, 2013-2015, p. 96. International Crisis Group, "Turkey and Egypt: Diverging Paths," Middle East Report, 2014, p. 78.
- (21) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقارير عن استئناف العلاقات المصرية-التركية بعد 2017، ص 11.
- (22) Ziya Öniş, "Turkey-Egypt Relations in the Post-Arab Spring Era," Middle East Policy, 2020, p 52.
- (23) William L. Cleveland & Martin Bunton, A History of the Modern Middle East, Westview Press, 2016, p. 32.
- (24) SETA Foundation, Turkey's Foreign Policy and Regional Security Dynamics, 2017-2023, p. 20.
- (25) محمد عبد الجواد، العلاقات المصرية - التركية: مصدر سابق، 2020، ص 120.
- (26) International Crisis Group, "Egypt and Turkey: From Tension to Gradual Rapprochement," Middle East Report, 2021, p. 86.
- (27) Barry Buzan, People, States and Fear, Lynne Rienner Publishers, 1991, p. 36.
- (28) محمد نور الدين، تركيا ومحيطها الإقليمي: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 65.

- (29) حسن نافعة، مصر وتركيا، مسارات التقارب والتباعد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص 30.
- (30) عماد جاد، تركيا والإقليم: الطموح الإمبراطوري الجديد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص 75.
- (31) عبد المنعم سعيد، الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، القاهرة، دار الشروق، 2015، ص 85.
- (32) محمود خليل، العلاقات العسكرية الدولية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2011، ص 63.
- (33) أحمد يوسف أحمد، الجيش والسياسة في تركيا، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2010، ص 96.
- (34) علي حسين، السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017، ص 88.
- (35) حمد عبد الله حسن، العلاقات المصرية - التركية وأثرها على الأمن الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018، ص 115.
- (36) أحمد سعد الدين، الدور العسكري التركي في الشرق الأوسط وانعكاساته على الأمن القومي المصري، جامعة عين شمس - كلية الدراسات العليا، 2020، ص 76.
- (37) وزارة الدفاع المصرية، مصر والقوات المسلحة: الدور الإقليمي، القاهرة، إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة، 2014، ص 43.
- (38) جمال عبد الجواد، تحولات القوة في الشرق الأوسط، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018، ص 72.
- (39) محمود خليل، العلاقات العسكرية الدولية: المفهوم والتطبيق، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2011، ص 86.
- (40) سيد أحمد محمود، التحالفات العسكرية في النظام الدولي المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 2013، ص 65.
- (41) عبد الله الأشعل، الدبلوماسية والقوة في العلاقات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2012، ص 83.
- (42) طارق فهمي، السياسة الخارجية المصرية بعد 2013، القاهرة، دار المعارف، 2019، ص 42.
- (43) محمد كمال، الأمن القومي العربي في عالم متغير، القاهرة، دار الشروق، 2017، ص 24.
- (44) عبد الفتاح العوايسي، تركيا والعالم العربي: الأبعاد السياسية والاستراتيجية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014، ص 37.
- (45) وزارة الدفاع المصرية، مصر والقوات المسلحة: الدور الإقليمي والتعاون الدولي، القاهرة، إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة، 2014، ص 58.
- (46) جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العلاقات المصرية - التركية وأثرها على الأمن الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، 2018، ص 35.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

- 1- أحمد سعد الدين، الدور العسكري التركي في الشرق الأوسط وانعكاساته على الأمن القومي المصري، جامعة عين شمس - كلية الدراسات العليا، 2020.
- 2- جمال عبد الجواد، تحولات القوة في الشرق الأوسط، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018.
- 3- حسن نافعة، مصر وتركيا، مسارات التقارب والتباعد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015.
- 4- حمد عبد الله حسن، العلاقات المصرية - التركية وأثرها على الأمن الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018.
- 5- سيد أحمد محمود، التحالفات العسكرية في النظام الدولي المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 2013.
- 6- طارق فهمي، السياسة الخارجية المصرية بعد 2013، القاهرة، دار المعارف، 2019.
- 7- عبد الفتاح العوايسي، تركيا والعالم العربي: الأبعاد السياسية والاستراتيجية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014.
- 8- عبد الله الأشعل، الدبلوماسية والقوة في العلاقات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2012.
- 9- عبد المنعم سعيد، الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، القاهرة، دار الشروق، 2015.
- 10- عماد جاد، تركيا والإقليم: الطموح الإمبراطوري الجديد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016.
- 11- محمد عبد الجواد، العلاقات المصرية - التركية: دراسة في التحولات السياسية والإقليمية، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، 2020.
- 12- محمد كمال، الأمن القومي العربي في عالم متغير، القاهرة، دار الشروق، 2017.
- 13- محمد نور الدين، تركيا ومحيطها الإقليمي: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 14- محمود خليل، العلاقات العسكرية الدولية: المفهوم والتطبيق، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2011.

15- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقارير عن استئناف العلاقات المصرية-التركية بعد 2017.

16- وزارة الدفاع المصرية، مصر والقوات المسلحة: الدور الإقليمي والتعاون الدولي، القاهرة، إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة، 2014.

ثانيا: المصادر الأجنبية

- 1) Barry Buzan, People, States and Fear, Lynne Rienner Publishers, 1991.
- 2) Barry Buzan, People, States and Fear, Lynne Rienner Publishers, 1991.
- 3) Feroz Ahmad, The Making of Modern Turkey, Routledge, 1993.
- 4) Feroz Ahmad, The Making of Modern Turkey, Routledge, 1993.
- 5) Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Knopf, 1978.
- 6) International Crisis Group, "Egypt and Turkey: From Tension to Gradual Rapprochement," Middle East Report, 2021.
- 7) International Crisis Group, "Turkey and Egypt: Diverging Paths," Middle East Report, 2014.
- 8) Kenneth Waltz, Theory of International Politics, Addison-Wesley, 1979.
- 9) Michael E. Brown, Theories of War and Peace, MIT Press, 1998.
- 10) Robert Keohane & Joseph Nye, Power and Interdependence, Longman, 2001.
- 11) SETA Foundation, Turkey's Foreign Policy after the Arab Spring, 2013-2015.
- 12) SETA Foundation, Turkey's Foreign Policy and Regional Security Dynamics, 2017-2023.
- 13) Stephen Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power," International Security, 1987.
- 14) William L. Cleveland & Martin Bunton, A History of the Modern Middle East, Westview Press, 2016.
- 15) William L. Cleveland & Martin Bunton, A History of the Modern Middle East, Westview Press, 2016.

- 16) William L. Cleveland & Martin Bunton, A History of the Modern Middle East, Westview Press, 2016.
- 17) William L. Cleveland & Martin Bunton, A History of the Modern Middle East, Westview Press, 2016.
- 18) William L. Cleveland & Martin Bunton, A History of the Modern Middle East, Westview Press, 2016.
- 19) Yaprak Gürsoy, "The Politics of Turkish–Egyptian Relations," Middle East Journal, 2017.
- 20) Ziya Öniş, "Turkey and the Middle East after the Arab Spring," International Affairs, 2014.
- 21) Ziya Öniş, "Turkey and the Middle East after the Arab Spring," International Affairs, 2014.
- 22) Ziya Öniş, "Turkey and the Middle East after the Arab Spring," International Affairs, 2014.
- 23) Ziya Öniş, "Turkey's Political Economy and the Middle East," Middle East Journal, 2005.
- 24) Ziya Öniş, "Turkey–Egypt Relations in the Post-Arab Spring Era," Middle East Policy, 2.